نزاهة قطاع النقل من منظور التنمية المستدامة

مؤتمر نزاهة قطاع النقل في المنطقة العربية : المخاطر والحلول وادوار الاطراف المعنيين
23,24/4/2025

مقدمة من :
د. لينا شبيب/ وزير النقل الاسبق/ عضو مركز الشفافية الاردني
م. نجاة طناش
تم الاعداد بمشاركة:
م. لبنى عميرة م. شهيرة الزيود
مراجعة :الدكتور هندري عماري

بدعم مشكور من الوكالة الكورية للتعاون الدولي

مكونات العرض المرئي

- قطاع النقل: مكونات وأهميه
- جوانب الفساد الممكنة في قطاع النقل والاحصائيات المتعلقة بها
- التحديات في النزاهة ومكافحة الفساد في قطاع النقل
- افضل الممارسات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد
- مصفوفة مخاطرالفساد الرئيسية في قطاع النقل والإجراءات التصحيحية
- مصفوفة قياس الإمتثال في النقل2024

مكونات قطاع النقل

البنية التحتية
(مثل الطرق والجسور
والسكك الحديدية
والموانئ والمطارات)

التشغيل
(خدمات النقل العام
والخاص كالحافلات
القاطرات والشحن,
والخدمات اللوجستية)

التنظيم
(الأطر القانونية
والمؤسسية المنظمة
للمرور والتراخيص
والسلامة)

أهمية النقل

التنقل من الحاجات الأساسية للمواطنين

تعزيز الاقتصاد: يدعم التجارة المحلية والعالمية ويخلق فرص عمل في قطاعات متعددة

تحسين جودة الحياة: يوفّر وسائل مواصلات آمنة ومريحة ويدعم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

تطويرودعم التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتنمية المستدامة : يربط المدن والمناطق النائية، مما يحفّز النمو العمراني والسياحي.

تسهيل الحركة والوصول: يُقلل الوقت والجهد في تنقل الأفراد ونقل البضائع بين المناطق.

جوانب الفساد الممكنة في قطاع النقل

- التخطيط والتشريع
- إدارة الموازنات وتخصيص التمويل
- البنية التحتية وتخطيط وانشاء الطرق
- الادارة والتشغيل والعمليات

أولاً: التخطيط وتشريعات خدمات النقل

❑ التخطيط

- تخطيط المرافق والخدمات عندما يتم تحييد الاعتبارات الفنية لصالح الاعتبارات السياسية أو المنطقية. فبدلاً من أن تُبنى قرارات التخطيط على بيانات مرورية واقتصادية دقيقة، يتم توجيه المشاريع إلى مناطق تُخدم أهدافًا انتخابية أو اقتصادية لفئة محددة.
- يتم أحيانًا إخفاء أو تعديل نتائج الدراسات الفنية، كدراسات الطلب أو الأثر البيئي، مما يؤدي إلى تنفيذ مشاريع لا تحقق أهدافها الحقيقية.

❑ التشريعات

- تتمثل الممارسات الفاسدة في تفصيل الأنظمة لخدمة فئات معينة، بحيث تُقصى الشركات الناشئة أو تُعقد الشروط أمام المنافسة العادلة.
- تأخير تحديث الأنظمة، ووجود تضارب في المرجعيات المؤسسية، مما يسهل استغلال الثغرات.

مثال من كينيا: كشف تقرير لمكتب المراجعة الوطني الكيني عام 2016 أن تأخير تعديل لوائح المرور سمح لشركات احتكارية بالهيمنة على تراخيص النقل الحضري في نيروبي.

بعض التشريعات والممارسات الأردنية بحاجة لمراجعة

- الإطار التشريعي يعاني من التداخل المؤسسي وتعدد المرجعيات، حيث تتوزع المسؤوليات بين وزارة النقل، وهيئة تنظيم قطاع النقل البري، وأمانة عمان، وبلديات المحافظات، مما يعيق التنسيق ويخلق ثغرات يمكن استغلالها.

- قانون النقل العام لم يُحدَّث بما يواكب تطور الخدمات الذكية أو يراعي العدالة التنافسية في منح التصاريح.

- قانون الاستثمار والانظمة المرتبطة بها: اناطة العمل بجهة واحدة بمشاركة الجهات ذات العلاقة بلجان تقوم بدور مطور ومعد الوثائق وتقييم العروض وترسيتها

- تفتقر بعض النصوص القانونية إلى معايير واضحة لمحاسبة الجهات المنفذة عند الإخلال بالمواصفات أو التزامات الخدمة. وقد أشار تقرير ديوان المحاسبة لعام 2022 إلى خلل في إجراءات منح بعض التصاريح وتجاوزات مالية وإدارية لدى عدد من الجهات ذات العلاقة.

ثانيا: إدارة الموازنات وتخصيص التمويل

- تخصيص مبالغ ضخمة لمشاريع دون وجود دراسة جدوى حقيقية، أو لمشاريع يتم استخدامها لأغراض سياسية وشعبوية.
- نقل مخصصات مالية من مشاريع ضرورية إلى أخرى أقل أولوية نتيجة الضغط السياسي أو الشخصي.
- إدراج بنود غامضة في الموازنات تسمح بالمناورة أو توجيه التمويل لاحقًا بطرق غير معلنة.

مثال من الأردن: أشار عدد من التقارير البرلمانية وديوان المحاسبة إلى وجود مبالغ غير مستخدمة أو أُعيد تخصيصها في قطاع النقل دون مبرر واضح، مما يشير إلى ضعف في التخطيط المالي وغياب الربط بين الموازنات السنوية والخطط الوطنية. كما تم الكشف عن مشروعات أُدرجت بموازنات متكررة دون تنفيذ فعلي، مما يشير إلى خلل في الحوكمة المالية.

مثال دولي في أوغندا: أدى غياب الشفافية في تخصيص التمويل لمشاريع النقل الريفي إلى اختفاء ما نسبته 30% من المبالغ المعتمدة قبل البدء بالتنفيذ، وفق تقارير النزاهة الدولية.

- العلاقة مع الاستثمار والتمويل الخارجي

  - في بعض الحالات، يتم توجيه التمويل الخارجي إلى مشاريع غير ناضجة أو تُنفذ ببطء شديد، مما يضعف الفرص في الحصول على دعم مستقبلي.
  - كما أن غياب الإفصاح المالي الكامل، وتعدد الجهات المنفذة، يعقد عمليات التدقيق ويحد من قدرة الجهات الرقابية المحلية والدولية.

ثالثا: البنية التحتية وتخطيط وإنشاء الطرق

- اختيار المشاريع دون مبرر هندسي أو مروري واضح، فقط لإرضاء أطراف سياسية أو اقتصادية.
- تضخيم الكلف التقديرية للمشاريع بشكل يفوق التقديرات الواقعية، مما يخلق هامشًا للتلاعب بالتمويل.
- منح العطاءات لشركات غير مؤهلة أو غير مصنفة فنيًا، بناءً على علاقات شخصية أو مصالح مشتركة.
- إدخال تعديلات جوهرية أثناء التنفيذ دون وجود أسباب فنية واضحة، مما يؤدي إلى زيادة الكلفة وتأخير الإنجاز.
- عدم التقيد بمواصفات ومعايير الجودة، من خلال استخدام مواد رديئة أو تقليص كميات التنفيذ الفعلية.
- ضعف الرقابة الميدانية أو تواطؤ بعض الجهات الرقابية، ما يؤدي إلى تمرير المخالفات دون اعتراض.

- مثال دولي في البرازيل : تضمنت فضيحة "رودوفياس" الشهيرة اتفاقات سرية بين كبار المسؤولين والمقاولين لتضخيم كلف إنشاء الطرق السريعة، ما أدى إلى خسائر بمئات الملايين من الدولارات.

الآثار المترتبة على فساد مشاريع البنى التحتية

- اضرار بيئية واجتماعية
- زيادة الحوادث المرورية بسبب سوء التصميم أو ضعف التنفيذ.
- إهدار موارد الدولة وغياب العدالة في توزيع المشاريع بين المناطق
- تهالك مبكر للبنية التحتية، مما يؤدي إلى صيانة متكررة وتكاليف إضافية على الخزينة العامة.
- تراجع ثقة المستثمرين والمؤسسات المانحة في البيئة التنفيذية.
- تجاوز التكاليف والتأخير في المشاريع

إحصائيات ونتائج من التقارير الدولية

الفساد يمكن أن يلتهم 20-30% من قيمة الاستثمار في مشاريع البنية التحتية

blog-pfm.imf.org

حوالي ثُلث الاستثمار في البنية التحتية يُهدر بسبب الفساد وسوء الإدارة

infrastructuretransparency.org

قد يُفقَد ما يصل إلى 6 تريليونات دولار سنويًا بحلول 2030 بسبب الفساد وسوء الإدارة في مشاريع البنية التحتية weforum.org

دراسة في 34 دولة نامية أثبتت أن اعتماد أنظمة المشتريات الإلكترونية قلل من تكلفة العقود الحكومية بنسبة 10–15% بسبب زيادة الشفافية والمنافسة.

- بحسب مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، حققت الأردن درجة 49 من 100 في مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 (تحسّن بثلاث نقاط عن العام السابق) واحتلت المرتبة 59 عالميًا والرابع عربيا

- اكثر من ثلثي بلدان العالم المشمولة بمؤشر مدركات الفساد سجلت درجات اقل من 50% بينما ظل المتوسط العالمي للمؤشر دون تغيير عند 43

-jordantimes.com

التحديات في النزاهة ومكافحة الفساد في قطاع النقل

❑ ضعف إدارة التمويل والموازنات في بعض المشاريع

- تعقيد الإجراءات البيروقراطية أمام المستثمرين.
- غياب سياسات موحدة لضمان الشفافية في المشاريع التشاركية.
- ضعف التنسيق بين الجهات التمويلية الوطنية والدولية.

❑ ضخامة المشاريع وتعقيدها:

- زيادة التكاليف وتضخيمها
- تمرير عقود جانبية.
- المشاريع الكبيرة طويلة الأجل قد تواجه تغييرات متكررة في التصاميم أو العقود، ما قد يستغل كذريعة لإضافة بنود إنفاق غير مبررة

❑ المناقصات والشراء الحكومي:

- التواطؤ بين بعض المسؤولين والموردين
- بقاء عرض وحيد في المناقصة نتيجة إقصاء الآخرين
- غياب الرقابة المستقلة يزيد احتمال التلاعب في تقييم العروض

التحديات في النزاهة ومكافحة الفساد في قطاع النقل

❑ ضعف نظم الرقابة والمساءلة:

- قصور في نظم التدقيق الداخلي والرقابة.
- تضارب المصالح
- عدم الإفصاح عن الثروة للمسؤولين المشرفين
- غياب أنظمة واضحة للمساءلة أو حماية فعالة للمبلغين عن المخالفات، قد تتكرر التجاوزات دون محاسبة.
- ضعف المتابعة والتقييم للمشاريع بعد تنفيذها يحد من اكتشاف أي تلاعب أو إهمال تم أثناء التنفيذ.
- انتهاكات السلامة والتستر عليها

❑ التصاريح والتراخيص التشغيلية:

- الرشوة
- الواسطة

افضل الممارسات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

❑ التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات:

- تبني أنظمة المشتريات الإلكترونية
- نشر المعلومات للعامة عن المناقصات وترسية العقود بشكل مفتوح.
- أتمتة خدمات التصاريح والتراخيص
- اعتماد أنظمة التتبع الذكي(BLOCKCHAIN) ومؤشرات الأداء الفعلي (KPIS) في كل مشروع.

❑ الإفصاح ونشر البيانات المفتوحة:

- إلزام الجهات المنفذة بنشر معلومات العطاءات والمواصفات والجهة الفائزة علنًا.
- زيادة شفافية المعلومات
- نشر خطط مشاريع النقل، وتفاصيل العقود المبرمة، وتكاليفها المقررة
- يعزز الرقابة المجتمعية ويجعل من الصعب إخفاء أي تجاوزات
- مبادرات مثل مبادرة الشفافية في قطاع البناء COST
- توفر إطرًا لنشر معلومات المشاريع للعامة- التدقيق المجتمعي

❑ تقوية دور الأجهزة الرقابية والمساءلة:

- منح صلاحيات واسعة يشكل فرصة لتحجيم الفساد مثل ديوان المحاسبة أو هيئات مكافحة الفساد .
- دعم هذه الجهات بالكفاءات والموارد للقيام بتدقيقات مفاجئة
- مراجعة دورية لمشاريع النقل واكتشاف أي خلل مبكرًا
- أن تعزيز الإطار القانوني (قوانين تضارب المصالح، حماية المبلغين، حق الحصول على المعلومات) يوفر بيئة تمكينية للإفصاح والمحاسبة

افضل الممارسات لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

❑ مشاركة الجمهور والمجتمع المدني:

- جلسات الاستماع العامة قبل تنفيذ مشاريع كبرى
- إشراك مراقبين محايدين في لجان استلام المشاريع
- شكاوى المواطنين واقتراحاتهم
- مراقبة تنفيذ مشاريع ممولة دوليًا

❑ الالتزامات الدولية والإقليمية

- انضمام الدول لاتفاقيات دولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- تطبّيق مبادئ الحكومة المفتوحة أو استخدام التكنولوجيا (كنظم تتبع الحافلات أو إصدار التذاكر إلكترونيًا)
- التمويل والدعم الفني من جهات كالبنك الدولي لتبني أفضل الممارسات

❑ ربط صرف الدفعات المالية بنتائج تقارير الاستشاري المستقل

❑ مراجعة وتصنيف شركات المقاولات سنويًا بناء على تقييم أدائها ومطابقتها للمعايير.

❑ مدونات سلوك للمسؤولين

تحديات ونجاحات الشفافية في النقل بشكل أوضح عبر أمثلة ميدانية واقعية

مشروع حافلات التردد السريع في الأردن (BRT)

- لجنة ادارة عقد المستشار المالي والفني والقانوني
- اللجنة الفنية لمشروع الربط للنقل العام بين مدينتي عمان و الزرقاء
- اللجنة التوجيهية
- الاتفاقية الإطارية لتنظيم الإدارة العقدية والتشغيلية لمشروع حافلات التردد السريع
- سيتم الطرح لعطاء مشغل الحافلات ومشغل محصل الاجرة وفق نظام مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- سيتم طرح عطاء المحصل المركزي وعطاء مصدر البطاقات وفق نظام المشتريات الحكومية لسنة 2022

نظام الشراء الإلكتروني الموحد للمشتريات الحكومية (JONEPS)

- نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 يشمل:

1. لجنة الشراء الخاصة
2. لجنة الشراء الرئيسية / اشغال وخدمات فنية
3. لجنة الشراء الرئيسية/ لوازم وخدمات استشارية
4. لجان اخرى تخص الوحدات الحكومية

مصفوفة مخاطرالفساد الرئيسية في قطاع النقل والإجراءات التصحيحية

الخطر	الاجراءات التصحيحية
رشوة في التخطيط واختيار المشاريع	• شفافية في إعداد دراسات الجدوى ومراجعتها فنيًا بشكل مستقل. • إعلان معايير واضحة لاختيار المشاريع وأولوية التنفيذ، ونشر قرارات الاختيار للعموم
التلاعب في العطاءات والمشتريات	• اعتماد نظام مناقصات إلكتروني مفتوح يضمن تكافؤ الفرص ونشر جميع الوثائق. • رقابة خارجية مستقلة على عملية تقييم العروض وترسية العقود (حضور ديوان المحاسبة أو جهة مستقلة). • تقسيم المناقصات الكبيرة إلى حزم أصغر (قدر الإمكان) لتشجيع منافسة أوسع والحد من احتكار مقاول واحد.
فساد أثناء تنفيذ المشاريع (اختلاس أموال، استخدام مواد أقل جودة من المواصفات)	• تكليف استشاري هندسي مستقل لمراقبة التنفيذ وجودة المواد بشكل دوري. • إجراء تفتيش فني مفاجئ في مواقع العمل من قبل لجان حكومية مختصة أو شركات إشراف دولية عند الضرورة. • ربط صرف مستحقات المقاول بالتقيد بالمعايير (عدم صرف دفعات إلا بعد تحقق جودة المرحلة المنجزة).

مصفوفة مخاطرالفساد الرئيسية في قطاع النقل والإجراءات التصحيحية

الخطر	الاجراءات التصحيحية
رشاوى في خدمات التشغيل (الحصول على ترخيص نقل، اجتياز تفتيش المركبات، مخالفات المرور)	• تبسيط إجراءات الترخيص وتقليل الخطوات والموافقات المطلوبة بحيث لا تصبح عملية مرهقة تدفع الأفراد للرشوة. • تقديم الخدمات بطريقة رقمية أو عبر الشباك الواحد لتقليل احتكاك طالب الخدمة بالموظفين وتقليل الاستنسابية. • تدوير الموظفين في مواقع حساسة (مثل مفتشي المرور) دوريًا لتفادي تكون علاقات غير رسمية ثابتة مع المراجعين.
ضعف آليات المساءلة والإبلاغ (عدم اكتشاف المخالفات أو التستّر عليها)	• إنشاء أو تعزيز وحدات التدقيق الداخلي في وزارات وهيئات النقل مع ضمان استقلاليتها الإدارية. • وضع قنوات آمنة وسرية للإبلاغ عن الفساد (خط ساخن، منصة إلكترونية) مع حماية قانونية للمُبلّغين من الانتقام. • فرض متطلبات الإفصاح العلني عن العقود وتضارب المصالح على المسؤولين، وإقرار عقوبات صارمة عند ثبوت حالات فساد لتكون رادعة للآخرين.

مصفوفة مخاطرالفساد الرئيسية في قطاع النقل والإجراءات التصحيحية

الخطر	الاجراءات التصحيحية
اخطار تقنية في انظمة الشراء الالكتروني (joneps): - مخاطر الامن السيبراني - مخاطر الخصوصية وحماية البيانات - مخاطر التشغيل والفشل التقني - مخاطر الاحتيال المالي	• تعزيز تقنيات الامن السيبراني والتشفير المتقدمة والشبك مع مركز الامن السيبراني • تفعيل المصادقة البومترية (بصمة الوجه /الاصبع/ العين...). • تمديد فترة تقديم العروض باصدار ملاحق في حالة انقطاع شبكة النت

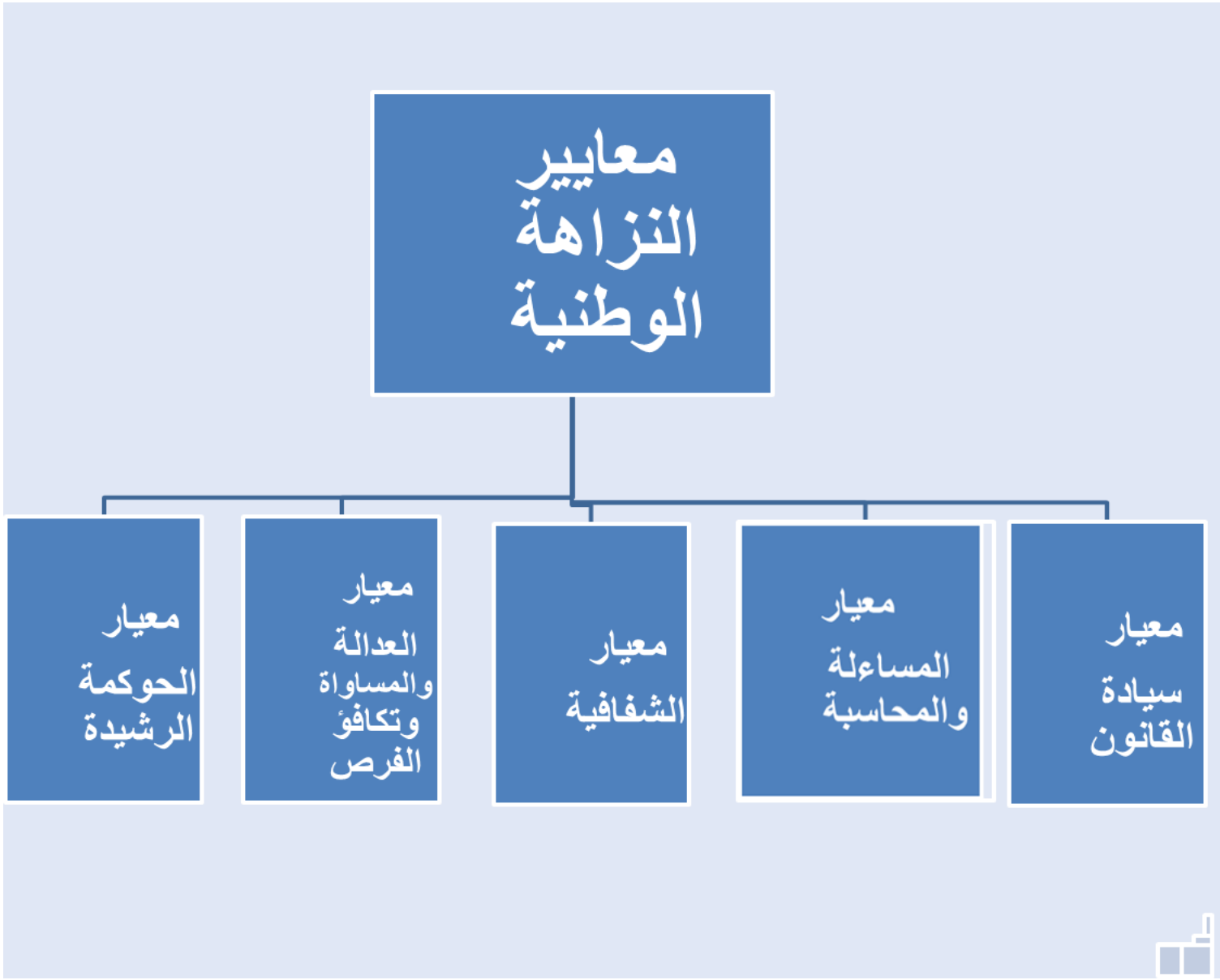
معايير
النزاهة
الوطنية
معيار
سيادة
القانون
معيار
المساءلة
والمحاسبة
معيار
الشفافية
معيار
العدالة
والمساواة
وتكافؤ
الفرص
معيار
الحوكمة
الرشيدة

مصفوفة قياس الإمتثال في النقل2024

المعيار	الاجراءات
1- سيادة القانون	• اصدار التشريعات الناظمة لمنح التراخيص والتصاريح. • مراجعة التشريعات وفق التطورات والمستجدات في بيئة العمل المؤسسي وسد الثغرات (البيئة الداخلية / البيئة الخارجية / المعايير والاتفاقيات الدولية) . • وجود سياسات وإجراءات للحد من الواسطة والمحسوبية ، ومكافحة غسل الأموال وسياسة واضحة للإفصاح عن منع تضارب المصالح وتعاميم حظر قبول الهدايا بكافة أشكالها والعمل بموجبها . • وجود آليات لحماية الموظف والمتعاملين من غير الموظفين والحفاظ على سرية معلوماتهم لغايات تمكينهم من الإبلاغ عن أي شبهة فساد أو مخالفة دون حرج أو خوف . • تصويب البنود الواردة في الكتب الرقابية والاستضاحات الصادرة عن ديوان المحاسبة. • البدء بأتممة العمليات والانظمة واستخدام النقل الذكي والدفع الالكتروني للاجور. • تشكيل اللجان وفق التشريعات الناظمة ومنها لجنة الاعتراضات والشكاوي ولجان المشتريات ولجان التحقيق . • الإستجابة للتوصيات الصادرة عن هيئة النزاهة ومكافحة الفساد سواء توصيات وقائية (الامتثال) أو تتعلق بشكوى أو تظلم تقدم بها جمهور المتعاملين أو موظفيها . • الإمتثال لقانون الكسب غير المشروع وتقديم إقرارات إشهار الذمة المالية .

مصفوفة قياس الإمتثال في النقل2024

المعيار	الاجراءات
2- المساءلة والمحاسبة	• الالتزام بمدونة سلوك خاصة تراعي طبيعة عملها إلى جانب مدونة السلوك العامة والتعريف ، والتوعية والتدريب والتعميم المنتظم بهذه المدونات . • إطلاع الموظفين على معايير النزاهة الوطنية وما يترتب على الإلتزام بها أو مخالفتها . • تقييم أداء الموظف وفقاً لوصفه الوظيفي بشكل دوري. • تشكيل لجان التحقيق وفق التشريعات الناظمة وتراعي حق الموظف في الدفاع عن نفسه . • تطبيق منهجية واضحة ومعلنة لتلقي الشكاوى والتظلمات والاقتراحات ومعالجتها . • تلقي الشكاوى من خلال منصة بخدمتكم وتقوم بالتعامل معها بسرعة وفعالية . • العمل بتوصيات وحدة الرقابة الداخلية اللازمة لتطوير بيئة العمل وتصويب المخالفات .

مصفوفة قياس الإمتثال في النقل 2024

المعيار	الاجراءات
3- الشفافية	• توفير أنظمة محاسبية ومالية مؤتمتة ونظام الشراء الالكتروني (JONEPS) • منح التراخيص والتصاريح بموجب تشريعات و/او دعوات تشغيل يعلن عنها للعموم. • تزويد مجلس المعلومات بقوائم المعلومات المصنفة. • تشكيل لجنة داخلية / وحدة تنظيمية تعنى وتلتزم بتصنيف المعلومات وفقاً لبروتوكول تصنيف المعلومات وتسمية منسق أو ضباط ارتباط معلومات وتسهل إجراءات التعاون معه داخلياً . • توفير الآليات ووسائل متنوعة للاتصال والتواصل مثل (الهاتف/ موقع إلكتروني/ مواقع تواصل إجتماعي/ فاكس/ واتس آب) . • التعاون مع الجهات الشريكة لتسهيل عمليات التراسل والربط الإلكتروني . • حوكمة الأنظمة المؤتمتة والذكية .

مصفوفة قياس الإمتثال في النقل2024

المعيار	الاجراءات
4- العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص	• اصدار التشريعات الناظمة لمنح التراخيص والتصاريح. - نسبة النساء/ مقدم خدمة في سيارات التطبيقات الذكية 11% - نسبة النساء اللواتي يمتلكن شركات او شريكة (20%, 12%, 11%, 5%) في النقل السياحي المتخصص, النقل الدولي, الجمعيات لتشغيل خطوط النقل العام, والنقل المدرسي على التوالي • الالتزام بسياسة التوظيف بمختلف الشواغر وعدم التمييز بين الموظفين والموظفات في الوظائف الإشرافية والقيادية والتعيينات: - نسبة النساء العاملات في النقل البري : 36% - نسبة النساء القياديات في النقل البري: 38% • الالتزام بتطبيق أسس وتعليمات منح الحوافز والمكافآت بعدالة و إنصاف على الموظفين . • تقديم دعم اجور لبعض الفئات المستهدفة مثل الطلاب وذوي الاحتياجات الخاصة. • توفير آلية رقابية تضمن تطبيق الشروط والإجراءات على متلقي الخدمة بشكل متساو دون محاباة أو تمييز أو استثناء . • يوجد موقع مناسب لتقديم الخدمة ويراعي ذوي الإعاقة . • إعداد خطة الشراء السنوية وفق التشريعات الناظمة. • الالتزام باعتماد منهجية لإدارة المخزون وعمليات الجرد . • قيام بنشر المنهجية والأسس والمعايير المعتمدة للتعامل مع الموردين مع وجود آليات مطبقة لحل النزاعات المحتملة مع الموردين .

مصفوفة قياس الإمتثال في النقل2024

المعيار	الاجراءات
5- الحوكمة الرشيدة	• وضع الخطط الاستراتيجية التنفيذية لتحقيق الاهداف الوطنية و تضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بفعالية. • تطبيق مبادئ التنمية المستدامة والمشاريع الصديقة للبيئة: - التحديث الاستبدالي لأسطول نقل البضائع بالشاحنات ومشروع تحديث حافلات نقل الركاب - دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع التحول التشغيلي للحافلات الكهربائية المستدامة والتي تعمل بالطاقة الشمسية للنقل العام في محافظات الكرك ومعان والطفيلة. • المراجعة الدورية للهيكل التنظيمي بموجب المهام واختصاصات المنسجمة مع نظام التنظيم الإداري بما يحد من التداخلات . • توجيه المنح للمشاريع ذوات الأولوية الإستراتيجية ومتابعة تنفيذها . • تحديد للوظائف الخطرة الأكثرعرضة لأفعال الفساد التي قد تؤدي إلى شبهات فساد سواء (قيادية/ إشرافية/ فنية/ إدارية/ مساندة) والتي تستدعي تدوير موظفيها بشكل دوري . • إدارة الأزمات والكوارث والطوارئ الخارجية لتفادي حدوث خسائر تؤدي إلى هدر المال العام ، مع ضمان تقديم الخدمات بشكل مستدام ووجود خطط بديلة . • التغذية الراجعة لمنهجيات وأدلة وإجراءات العمل. • إجراء استطلاعات الرأي التي تشمل (قياس دوري لرضا متلقي الخدمة / الموظفين / الشركاء) وتنفيذ التوصيات الصادرة عن القياس . • الإستفادة من مخرجات تقارير الجوائز الوطنية والدولية لرفع كفاءة وفعالية الاداء.

التوصيات العملية للجهات الوطنية الحكومية والداعمة

جذب الاستثمارات الكبرى في قطاع النقل من خلال :

الجهات الوطنية الحكومية

- ❑ تمكين هيئات الرقابة والمحاسبة
- ❑ تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي والتربوي
- ❑ إرساء أنظمة مشتريات شفافة:

اعادة النظر في بعض النصوص التشريعية:

- نظام مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص /2024 فيما يتعلق بمهام لجنة المشروع.
- تشريعات النقل البري فيما يخص منح التراخيص والتصاريح ليصار الى منحها عن طريق دعوات تشغيل يعلن عنها للعموم بدلا من الطلبات الخطية

- ❑ الشفافية المالية والإفصاح العام
- ❑ تحديث وتبسيط الإجراءات
- ❑ بناء ثقافة نزاهة لدى الموظفين لان النزاهة ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة

الجهات الداعمة

- ❑ مشروطية وضمانات النزاهة في التمويل
- ❑ رقابة مشتركة على المشاريع الكبرى
- ❑ تشجيع التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات
- ❑ الدعم التقني وبناء القدرات
- ❑ تمويل مبادرات الشفافية والمجتمع المدني

شكراً
لحسن استماعكم